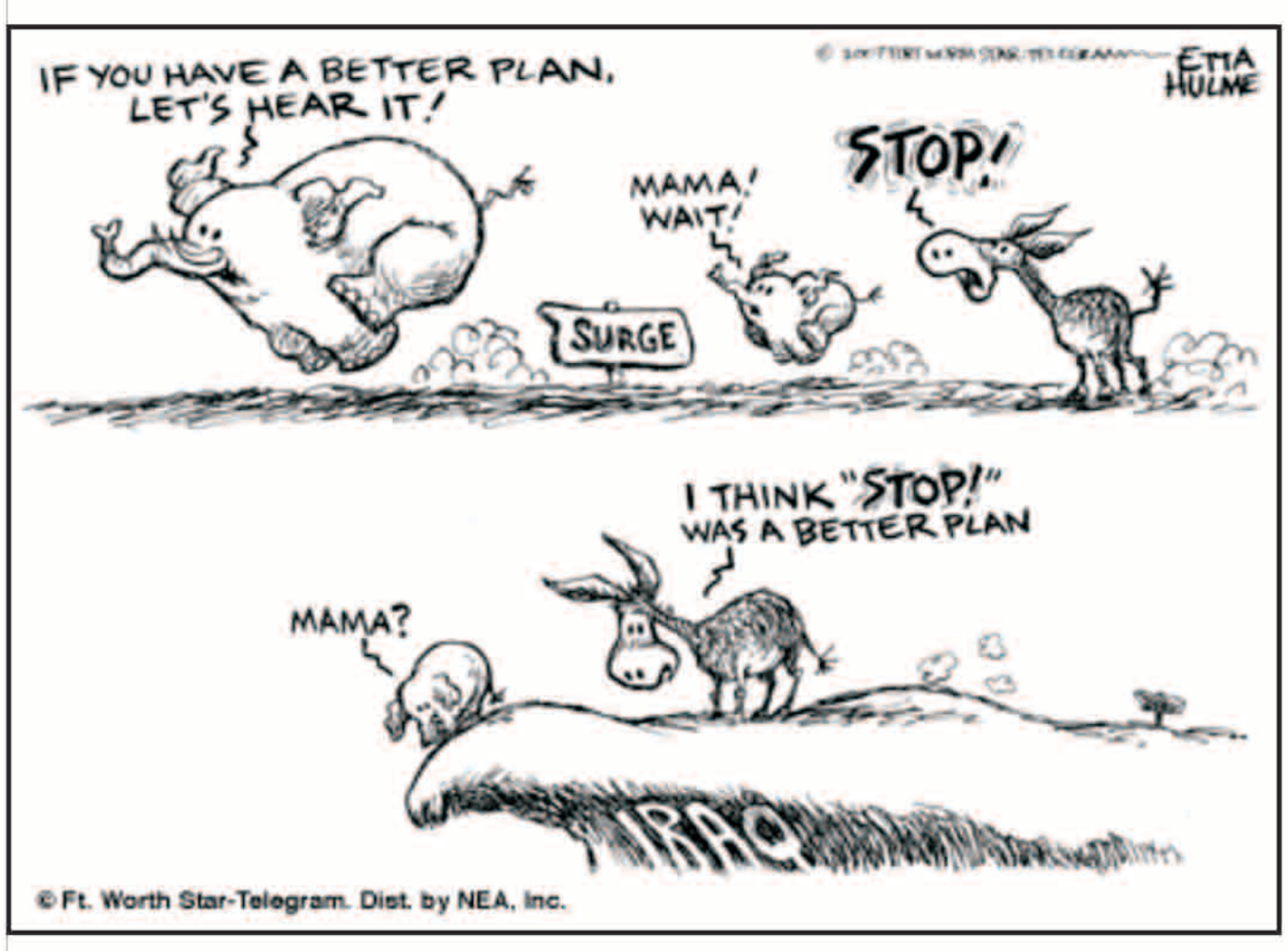

حرب العراق تستنزف أميركا

ميدل إيست أونلاين

ميدل ايست اونلاين
MIDDLE EAST ONLINE

وما زال مصرا على هدفه في توسيع نطاق التخفيضات الضريبية التي يصفها الديمقراطيون بأنها تفتقر إلى المسؤولية من الناحية المالية. لكنه أقر بالجدل الذي يلوح في الأفق حول الميزانية خلال مؤتمر للديمقراطيين في مجلس النواب السبت. وقال عن ميزانيته "بعض أجزائها سيروق لكم وبعضها لن يروق لكم". وأكد روب بورتمان مدير الميزانية بالبيت الأبيض في حديث لشبكة سي ان ان أنه سيطلب من الكونغرس ١٠٠ مليار دولار إضافية لحربي العراق وأفغانستان للعام المالي ٢٠٠٧ الذي ينتهي في أيلول. وقال بورتمان انه سيطلب ١٤٥ مليار للإنفاق على الحرب في عام ٢٠٠٨ وتوقع ٥٠ مليار دولار لنفقات الحرب في العراق عام ٢٠٠٩. وستكون نفقات الحرب لعام ٢٠٠٧ أعلى مستوى للإنفاق السنوي على الحرب منذ غزو العراق قبل نحو أربع سنوات، وتتضمن النفقات الإجمالية لهذا العام والبالغة ١٧٠ مليار دولار طلبين بمقدار ١٠٠ مليار دولار و٧٠ مليار دولار أقرهما الكونغرس بالفعل. وسلط السناتور هاري ريد زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ الضوء على قصص وسائل الإعلام عن الأرقام من أجل تسليط الضوء على التقارير الخاصة بسوء الإنفاق الذي حدث في الماضي في العراق وليعد "بإشراف جاد" على الطلب الجديد. وقال ريد وهو سيناتور ديمقراطي عن ولاية نيفادا "أميركا أنفقت بالفعل نحو ٤٠٠ مليار دولار على هذه الحرب وتم إهدار الشطر الأعظم من هذه الأموال على أشياء لا نفع لها مثل إقامة أحواض سباحة بحجم الأحواض الاولمبية في معسكرات تدريب غير مستخدمة في الصحراء تكلفت ملايين الدولارات". وقال بورتمان انه تم إجراء عمليات تصحيح، وأبلغ سي ان ان "تعتقد أننا وضعنا وسائل السيطرة في مكانها لتحقيق أداء أفضل من الآن فصاعدا".

كما أرسل ريد ورئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي الديمقراطية عن كاليفورنيا خطابا إلى بوش الجمعة يطلبان منه زيادة الإنفاق المخصص لبرنامج للرعاية الصحية للأطفال كانت وسائل الإعلام قد رددت أنه مستهدف للتخفيضات المقترحة. وفي غضون ذلك قال مسؤول بالإدارة اطلع على أرقام ميزانية بوش ان الرئيس سيسعى إلى زيادة ميزانية وزارة الدفاع العادية بنسبة ١٠,٥ في المائة لتصل إلى ٤٨١ مليار دولار. وطبقا للمسؤول الذي تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته حتى لا يتم استباق إعلان بوش ستبقي خطة الإنفاق لعام ٢٠٠٨ والتي ستبلغ في المجمل ٢,٩ تريليون دولار على نفقات اختيارية غير دفاعية بنسبة تصل إلى ١ في المائة. ومن شأن الزيادة المقترحة في الإنفاق الداخلي أن تعني تقليصا في برامج بعد حساب نسبة التضخم التي تصل إلى ٢,٥ في المئة. وقال المسؤول ان بوش سيسعى أيضا إلى توفير ٩٦ مليار دولار على مدى خمس سنوات من البرامج الإلزامية مثل برنامج ميديكير للرعاية الصحية للمسنين وبرنامج ميديكيد للرعاية الصحية للفقراء والإعانات المالية للمزارعين.

الجمهوريون ينقذون بوش من قرار يعارض خطته في العراق

عن (ميدل إيست أونلاين)

تمكن الجمهوريون الاثنين من عرقلة مناقشات حول قرار مقترح ينتقد خطة الرئيس الأميركي جورج بوش التي تقضي بإرسال قوات إضافية إلى العراق، في أول هزيمة للديمقراطيين.

وفي تصويت إجرائي في المجلس الذي يضم مئة عضو، تمكن الديمقراطيون من الحصول على تأييد ٤٩ سيناتورا لمناقشة القرار الذي يعبر عن المعارضة لخطة بوش إرسال ٢١٥٠٠ جندي إضافي إلى العراق، مقابل ٤٧ صوتا عارضوا ذلك.

ويحتاج القرار إلى تأييد ستين صوتا لعرضه للمناقشة في المجلس.

وأدى ذلك إلى منع المجلس من الانتقال إلى تصويت نهائي على القرار الذي اعد بالتفاهم بين السيناتور الجمهوري جون وورنر والسيناتور الديمقراطي كارل ليفين.

وينص القرار غير الملزم على أن "مجلس الشيوخ يعارض خطة زيادة عدد قواتنا العسكرية في العراق بإرسال ٢١٥٠٠ جندي"، ويدعو الرئيس بوش إلى دراسة كل البدائل الممكنة.

ومع أن النص رمزي محض لأن البيت الأبيض حذر مرارا من أن لا شيء يمنعه من تطبيق الاستراتيجية المعلنة، سعى الجمهوريون بقوة لمنع تبنيه خوفا من هزيمة بوش في المجلس.

ولا يعني هذا التصويت التقني توقف المناقشات حول القرار لكنه يشكل هزيمة للغالبية الديمقراطية ومؤيديها الجمهوريين الذين يريدون تمرير إجراء ضد خطة بوش.

وانتقد الزعيم الديمقراطي هاري ريد الجمهوريين بسبب عرقلتهم المناقشات ورأى أن ذلك يشكل دعما "للرئيس الذي يتبع السياسة نفسها للفشل في العراق".

وأضاف زعيم الأغلبية الديمقراطية في المجلس "إذا منعونا من السير قدما في هذه المناقشات، فان ذلك لن ينهي المناقشة حول العراق، يمكنهم الهروب لكن لا يمكنهم الاختباء، سنناقش مسألة العراق".

ويبقى مصير "قرار وورنر" الذي ينص على اعتراض على إرسال قوات جديدة، غير واضح مع استئناف قادة المجلس من الحزبين المساومات، لذلك يتوقع أن تحدد مفاوضات في الكواليس مصير المناقشات وخصوصا مع مناقشة الميزانية في الأسابيع المقبلة.

وكان الرئيس الأميركي قدم الاثنين مشروع ميزانية إلى الكونغرس طلب فيه مخصصات إضافية تبلغ ٩٣,٤ مليار دولار لدعم العمليات العسكرية في الخارج خلال العام الجاري تضاف إلى سبعين مليار كان الكونغرس قد وافق عليها. كما طلب مبلغ ١٤١,٧ مليار دولار للعام ٢٠٠٨.

ويأمل الجمهوريون في التوصل إلى اقتراح توافقي قدر الإمكان وان لم يرض الجناح اليساري في الحزب الديمقراطي، يلزم الكونغرس بتمويل الاحتياجات العسكرية الميدانية ولا يتضمن أي تعليق على الاستراتيجية المتبعة.

والى جانب ماكين وورنر، شاركت في الجدل كل الشخصيات المهمة في مجلس الشيوخ الحالي ومرشحون محتملون او معلنون للانتخابات الرئاسية الأميركية في ٢٠٠٨، في دليل واضح على الانقسام العميق في الطبقة السياسية.

فلا الديمقراطيون متحدون ولا الجمهوريون بينما يسعى كثيرون للتوصل الى وسائل ملزمة لوقف "التصعيد" الحالي للحرب.

وأكد السيناتور الديمقراطي جوزف بيدن أن "الخطوط العريضة لكل قرار هي نفسها، لا ترسلوا أميركيين إلى وسط حرب أهلية".

ويرى مؤيدو بوش الذين اقترحوا من جانبهم قرارات لدعم المجهود الحربي أن أي قرار يدين زيادة عديد القوات يمكن أن يضر بالمهمة العسكرية. وقال السيناتور المستقل جوزف بيدن الذي يؤيد استراتيجية بوش أن "لكل تحركات نتائج".

ورأى أن "القيام بتحرك من هذا النوع لا سابق له في المجلس يتعلق بقرار غير ملزم وفيه ضرر بمهمة طلب من قواتنا القيام بها الآن، لا يخدم رفع معنوياتها".

وحتى إذا تمكن الديمقراطيون الذين انتزعوا الأغلبية في الكونغرس من الجمهوريين في تشرين الثاني الماضي، من الحصول على تأييد لطرح "قرار وورنر" للمناقشة، كشف التصويت الاثنين أنهم قد لا يحصلون على الدعم المطلوب لتمريره.

ويرفض بوش باستمرار الالتزام بجدول زمني للانسحاب من العراق بالرغم من التطورات الجارية في العراق رغم انخفاض نسبة الأميركيين المؤيدين للحرب وكذلك سيطرة الديمقراطيين على الكونغرس منذ كانون الثاني الماضي.

العراقيون في سوريا: أحوال سيئة ومعونات دولية في انخفاض مستمر

عن (سي إن إن)

ثمة تقارير دولية تؤكد أن أكثر من ثلاثة ملايين عراقي ممن أجبروا على الخروج من بلادهم جراء الحرب قد يواجهون "مستقبلا مظلما للغاية"، خصوصا بعد خفض الميزانية المخصصة لبرامج المساعدات في الشرق الأوسط إلى النصف خلال العام الحالي.

فقد قررت الوكالة الدولية لإغاثة اللاجئين خفض حجم الميزانية الممنوحة للبرامج الخاصة بالعراقيين خلال عام ٢٠٠٧، وذلك بسبب "عدم التزام الدول المانحة بدفع مستحقاته النقدية"، وفق ما أعلنته الشبكة الإخبارية للأنباء "IRIN".

أندرو هاربر، المنسق العام لوحدة العراق في الوكالة الدولية بجنيف، علق على الوضع بالقول: "لقد شهد العراق مؤخرا أكبر عملية تشريد للعراقيين الذين تزداد احتياجاتهم يوما بعد يوم، بينما تنقص المساعدات الدولية المقدمة لهم في نفس الوقت".

وأضاف "لقد أدى هذا الأمر إلى التراجع عن تنفيذ عدد من المشاريع المهمة للاجئين العراقيين، ومنها إغاثة الآلاف من هؤلاء الذين اتجهوا إلى سوريا والأردن، وخصوصا الأمهات، والمرضى، وكبار السن منهم".

ومأساة العراقيين ليست فقط في الخارج، إذ يقدر عدد العراقيين المشردين داخل العراق بأكثر من ١,٥ مليون عراقي.

أما أولئك الذين غادروا العراق، فقد زاد عددهم عن ١,٦ مليون عراقي، يعيش معظمهم في كل من الأردن وسوريا.

وبالنسبة للدول المانحة، وهي الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي، واليابان، وأستراليا، فقد قامت مؤخرا بخفض حجم تبرعاتها لتمويل برنامج الوكالة الدولية للاجئين العراقيين، رغم زيادة عددهم بعد بدء الحرب على العراق في ٢٠٠٣.

فبعد أن وصلت قيمة التبرعات إلى ١٥٠ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٣، انخفضت في ٢٠٠٦ لتصل إلى ٢٩ مليون دولار، حيث يتم إنفاق ربع هذا المبلغ فقط على برنامج اللاجئين العراقيين في سوريا، والأردن، وتركيا، ولبنان.

وتستضيف سوريا أكبر عدد من اللاجئين العراقيين في المنطقة، حيث وصل عددهم عام ٢٠٠٦ إلى أكثر من ٨٠٠ ألف لاجئ، بينما لم يكن يتجاوز عدد العراقيين في سوريا الـ ١٠٠ ألف، قبل سقوط نظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين في عام٢٠٠٣.

من جهة ثانية، قال تقرير صادر عن منظمة اليونيسيف والبرنامج العالمي للغذاء إن حوالي ٤٥٠ ألف عراقي في سوريا يواجهون صعوبات متعددة ذات علاقة بشرعية وجودهم في البلاد، بالإضافة إلى محدودية الدخل.

الحاج العراقي، جميل، ٦٢ عاما، قال: "لا يمكننا الحصول على أي وظيفة، وذلك بسبب وجود آلاف العراقيين على الأراضي السورية، ومن دون الحصول على أي مساعدة من الدول الغنية، سينتهي بنا الأمر متسولين في شوارع دمشق".

ويعيش معظم اللاجئين العراقيين في أحوال اقتصادية سيئة للغاية في الأحياء الفقيرة والبعيدة عن دمشق. كما أن عليهم السفر إلى خارج الأراضي السورية كل ستة أشهر لتجديد تأشيرة الإقامة، إضافة إلى عدم إمكانية حصولهم على تصاريح للعمل، ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة فيما بينهم.

ويذكر أن الوكالة الدولية لإغاثة اللاجئين تسعى من أجل مناشدة الدول المانحة زيادة قيمة المعونات للبرنامج العراقي، لتقارب ٢٥ مليون دولار في ٢٠٠٧.

أميركا تدعو لتحركات إضافية ضد إيران

بقلم: كارول جياكومو

ومارك هاينريك/ عن: (رويترز)

REUTERS
KNOW. NOW.

قالت الولايات المتحدة إن التدابير غير العسكرية يمكن أن تكون فعالة في مواجهة طموحات إيران النووية ودعت الى عقوبات جديدة أكثر صرامة من قبل الأمم المتحدة إذا لم تقم إيران بوقف تخصيب اليورانيوم الذي يمكن استخدامه في صنع أسلحة.

وبعد عملية مريرة أفضت إلى إصدار اول قرار للعقوبات في كانون الأول الماضي قال مسؤولون أميركيون انهم يميلون الى نقل التركيز بعيدا عن عمل الأمم المتحدة الى إجراءات أحادية مثل اتخاذ واشنطن لإجراءات صارمة ضد بنوك إيرانية في الخارج لممارسة الضغط على حكومة طهران.

وقال غريغوري شولت السفير الأميركي لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال مؤتمر في ميونيخ انه اذا استمرت إيران في تحدي مطالب مجلس الأمن الدولي بشأن وقف تخصيب اليورانيوم فان المجلس "يتعين أن يكون مستعدا لأخذ مزيد من التدابير في الاعتبار". بعد تلقي تقرير من الوكالة الذرية في ٢١ شباط.

وقال مسؤولون أميركيون وأوروبيون إن الإدارة بخست أوليا من قدر قرار الأمم المتحدة "الذي تم تبنيه بالإجماع وكان اضعف ما أرادته واشنطن" لكنها تعتقد حاليا انه كان له تأثير هام بإثارته للجدل في إيران بشأن كيفية التعامل مع الغرب.

ومن المتوقع ان تسعى روسيا التي كانت معارضا رئيسا لقرار العقوبات الأول مجددا إلى إحباط او إضعاف القرار الثاني لكن مسؤولين أميركيين قالوا إن تحرك إيران صوب التخصيب على نطاق كامل يمكن أن يجعل موسكو تعيد النظر في موقفها.

وأشاد شولت بموقف الاتحاد الأوروبي لسرعة تطبيقه قرار الأمم المتحدة الذي يحظر تزويد إيران بالمواد أو التقنية النووية الحساسة.

وقال إن الاتحاد الأوروبي تجاوز متطلبات القرار بحظره سفر ١٢ إيرانيا حددهم القرار وحظره أي اتجار في التقنية التي حددها حتى وان كانت لاستخدامات غير نووية.

لكن شولت كرر تحذيرات الولايات المتحدة بأن الأوروبيين يمكنهم القيام بالمزيد بما في ذلك إنهاء الائتمانات التي تدعم الصادرات الى إيران وتبني تدابير أخرى مثبطة في مجال الاستثمار.

وقال "الحملة غير العسكرية إذا كانت جادة ومستدامة ومدعومة من قبل دول أخرى لها نفس التفكير ستكون قادرة على النجاح في مواجهة نظام اخفق في تحقيق وعوده الاقتصادية الخاصة التي تحتاج الاستثمار الأجنبي لتعزيز الدخل الحكومي والذي يواجه معارضة متصاعدة في الداخل".

وأثار الدفع الأميركي في اتجاه تحرك أوروبي اشد صرامة حديثا عن خلاف آخر عبر الأطلسي لكن دبلوماسيا أوروبيا رفيعا نفى ان تكون هناك اي مواجهة تلوح في الأفق.

وقال "كل دولة حرة في اتخاذ القرارات الملائمة.. ذلك لا يعني أن الفارق الدقيق بين الولايات المتحدة واوروبا يثير توترات".

وأضاف الدبلوماسي انه ايا كان ما سيقدمون عليه ينبغي على الولايات المتحدة وأوروبا تجنب الظهور وكأن الغرب في "حملة صليبية" جديدة ضد الدول الإسلامية.

وكان الخطاب الأميركي الصارم والإعلان عن القيام بإجراء ضد الإيرانيين الذين تقول واشنطن أنهم يدعمون المتمردين في العراق قد أثار تكهنات بشأن عمل عسكري أميركي محتمل ضد إيران.

وهون مسؤولون أميركيون من احتمال الخيار العسكري وقال مسؤولون أوروبيون انهم يقلبون تأكيداتهم.

واتهمت الولايات المتحدة وحلفاؤها إيران بالسعي لامتلاك أسلحة نووية بينما تصر طهران على أنها تهدف فحسب إلى إنتاج الطاقة. كما تنفي طهران الاتهامات الأميركية بأنها تذكي العنف في العراق بما في ذلك هجمات ضد القوات الأميركية هناك.

المليارات التي تلاشت في العراق

عن (بي بي سي)

الصحف البريطانية اهتمت بالأحداث الجارية في الشرق الأوسط وعلى رأسها العراق، ودور بريطانيا مع أميركا، والدور السعودي في العراق في مواجهة إيران، وأصداء القضية التي رفعها مدرس في أكاديمية الملك فهد ضد الأكاديمية متهما إياها بتعليم الطلاب كراهية الآخر، وقضايا أخرى. مقال أدريان هاملتون في صحيفة "الإندبندنت" بعنوان "لا نستطيع أن نكون أصدقاء أميركا إذا تصرفنا كما لو كنا تابعيها" يتناول موضوع ما يعرف بعلاقة بريطانيا الخاصة مع الولايات المتحدة. يطرح هاملتون شكوكه في قيمة تصريحات رئيس الوزراء البريطاني توني بلير أمام لجنة الاتصال في مجلس العموم عندما قال إن "هذه العلاقة فتحت لنا الأبواب في كل مكان بما في ذلك الشرق الأوسط". هاملتون يرى أن بلير يخدع نفسه عندما يقول إنه تمكن من تنفيذ أفكاره بسبب علاقته بالبيت الأبيض، فبالنسبة لأميركا تعتبر بريطانيا "صديقا جيدا وحليفا قويا، ولكنها ليست حليفا شديد الأهمية". ويعتبر أنه حتى في العراق "حيث نشرنا قوة كبيرة بمقاييسنا كانت الولايات المتحدة مستعدة تماما للتوجه للحرب هناك بدوننا". ويرى الكاتب أن "الصديق الجيد هو الصديق المستقل" وأنه لا معنى لتقسيم بلير المتعارض بين إما أن تكون أصدقاء لأميركا أو أعداء لها في الحلف الأوروبي ويرى أن هذا التصور سخيف. وفي الشأن العراقي تنشر صحيفة "الفاينانشيال تايمز" مقالا بقلم جي دينمور بعنوان "كل جيران العراق يغذون الصراع". يقول الكاتب إنه بينما يتركز اهتمام الولايات المتحدة في العراق على إيران التي تتهمها واشنطن بإضعاف الدور الأميركي في العراق، يلفت محللون أميركيون النظر إلى أن كل جيران العراق "أكثر تورطا في نشاطات سرية تؤجج النزاعات الطائفية هناك". ويضيف "إن الأموال والأسلحة التي تأتي من السعودية لا تزال تصل إلى الجماعات المسلحة وتنظيم القاعدة أحيانا عن طريق سورية". ويرى الكاتب أنه على الرغم من ذلك فإن "إدارة الرئيس بوش تريد أن تسلط الأضواء على إيران وليس على جيرانها في المنطقة". ويمضي قائلا إن السعودية والأردن والكويت وتركيا تشعر بالخوف من تنامي دور إيران ووجودها داخل العراق، وتجاهد من أجل اللحاق بها". ويتناول الكاتب بعد ذلك ما يتردد عن الدور السعودي في دعم الجماعات المسلحة في العراق، ويتطرق إلى ما قامت به سو كيلي، وهي عضو جمهوري في الكونغرس، التي حاولت تقصي الدور السعودي في هذا المجال رغم ما يكتنف ذلك من مصاعب تعود إلى أن واشنطن تعتبر السعودية أكثر حلفائها إخلاصا في المنطقة الأمر الذي دفع الإدارة الأميركية إلى وقف زيارات تفقدية كانت تعتزم القيام بها إلى السعودية وقطر والإمارات رغبة في المحافظة على التعاون مع هذه الدول الحليفة. صحيفة "الجارديان" تنشر على صفحتها الأولى تقريرا مثيرا بعنوان "كيف شحنت الولايات المتحدة ١٢ مليار دولار إلى العراق، وتفرجت عليها وهي تتلاشى". يقول المقال الذي كتبه ديفيد باليستر إن واشنطن أرسلت بعد عام من الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ حوالي ٢٨١ مليون ورقة مالية تزن ٣٦٣ طنا من نيويورك إلى بغداد لمصاريف الوزارات العراقية والمقاولات الأميركية. واستخدمت في شحنها طائرات النقل العملاقة من طراز سي ١٣٠ مرة أو مرتين شهريا، وكانت أكبر شحنة منها بمبلغ ٢ مليار و ٤٠١ مليون دولار في ٢٢ حزيران ٢٠٠٤. وقد كشف الستار أخيرا عن تلك الشحنات المالية الهائلة بعد أن كشفت عنها إحدى لجان الكونغرس المكلفة فحص نفقات إعادة إعمار العراق. ويقول التقرير إن مسؤولا معينا منح مبلغ ٦,٧٦ مليون دولار وقيل له إنه يستطيع إنفاقها خلال أسبوع. ويخلص التقرير إلى أن كبار المسؤولين الأميركيين لا يلقون بالا إلى تقرير لجنة الكونغرس لأن تلك الأموال لم تكن في حقيقة الأمر أموال دافعي الضرائب الأميركيين بل كانت أموالا عراقية كانت الحكومة الأميركية تتحفظ عليها فيما يعرف بـ "مؤسسة تنمية العراق" للإنفاق منها نيابة عن العراقيين. وفي صحيفة "ديلي تليغراف" أيضا نقرأ تقريرا عن إحياء ذكرى الأربعين على وفاة الرئيس العراقي صدام حسين "شنقا" في اليمن. فقد أقيم عزاء الأربعين في اليمن بحضور عدة مئات من الأشخاص، ألقت فيهم رغد الابنة الكبرى لصدام كلمة أكدت فيها على "شعور أسرتها بالفخر من موقف صدام قائلة "لا أحد يمكنه أن ينكر أنه كان بطلا ورمزا من رموز الأمة العربية".